الفارابي وآراؤه اللغوية في كتاب الحروف

دراسة

د . عدنان محمد سلمان

كلية الآداب / جامعة بغداد

الفارابي هو أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان ، كان يحسن اليونانية وأكثر اللغات الشرقية المعروفة في عصره ، وُلد في (فاراب) على نهر (جيحون) سنة (٢٦٠ هـ)[١] ، وانتقل الى بغداد ، وفيها نشأ ، وألف أكثر كتبه فيها أيضاً ، ورحل الى مصر والشام ، واتصل بسيف الدولة الحمداني . ومات بدمشق سنة ٣٣٩ هـ[٢] .

ويعد الفارابيّ من أكبر الفلاسفة الاسلاميين[٣] ، وعرف بالمعلم الثاني ، لشرحه كتب أرسطو المعروف بالمعلم الأول[٤] ، وكان زاهداً في أمور الدنيا وزخارفها ، ويميل الى الانفراد بنفسه[٥] . وله مايقرب من مائة مؤلف في الفلسفة والمنطق والموسيقى ، وغيرها من علوم عصره[٦] ، ويقال : إنّ الآلة الموسيقية المعروفة بالقانون هي من وضعه[٧] .

وكتابه « الحروف » هو تفسير لكتاب مابعد الطبيعة لأرسطو[٨] ، والكتبُ التي تناولت منطق أرسطو ومايتصل به من دراساتٍ زاخرةٌ بالمباحث اللغوية إلاّ أنّ الباحثين اللغويين العراقيين لم يستفيدوا من هذه المباحث الاستفادة التي تتناسب وقيمتها العلمية .

وعلى الرغم من ان هناك باحثين معاصرين قد اطلعوا على نصّ من نصوص كتاب « الحروف » يتصل بتقويم لغات القبائل العربية ، إلاّ أنهم لم يأخذوا هذا النص من « كتاب الحروف » نفسه ، بل أخذوه من كتابي السيوطيّ الاقتراح والمزهر[٩] ، وذلك لأنهم لم يطلعوا على هذا الكتاب ، إذ لم ينشر إلاّ في سنة ١٩٧٠ م . وجلّ هذه الكتب الحديثة التي ورد فيها هذا النص قد نشرت قبل هذا التاريخ ، فلم يكن في مقدور مؤلفيها الاطلاع على هذا الكتاب ، لاسيّما أن نسخهُ المخطوطة غير متيسرة في خزائن الكتب العربية ، إذ لم يعثر محققه إلا على نسخة واحدة فريدة في المكتبة المركزية لجامعة طهران[١٠] .

ووهم قسم من العلماء المتأخرين والمحدثين فنسبوا كتاب « الحروف » هذا إلى غير الفارابي الفيلسوف ، فنسبه محمد بن الطيب الفاسيّ (المتوفى سنة ١١٧٠ هـ) في شرحه اقتراح السيوطيّ الى صاحب (ديوان الأدب) اسحق بن ابراهيم الفارابيّ (المتوفى في حدود سنة ٣٥٠ هـ)[١١] ، ووافقه في هذه النسبة من المحدثين كلّ من الدكتور ابراهيم أنيس والدكتور أحمد مختار عمر[١٢] ، ونسبه الى الجوهري صاحبِ الصحاحِ (المتوفى

سنة ٣٩٨ هـ) كلٌّ من الدكتور عليّ عبدالواحد وافي ، والدكتور صبحي الصالح[١٣] ـ رحمه الله ـ وقد كان في نشر الكتاب محققاً قول جازم في نسبته إلى الفارابيّ الفيلسوف ، فقد ورد في مباحثه ذكر لكتب مبتوتٍ في نسبتها إليه مثل : كتاب القياس ، وكتاب (باري أرميناس) وكتاب الجدل[١٤] .

وقد سمّى السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ) كتاب الفارابيّ هذا بـ « الألفاظ والحروف »[١٥] ، إلاّ أنّ محقق الكتاب قد قطع بأنّ اسمه « الحروف » من غير ذكر لفظة « الألفاظ » ، وذكر أنّ للفارابيّ كتاباً آخر وردت فيه لفظة « الألفاظ » وهو « كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق »[١٦] ، سبق أن نشره المحقق نفسه سنة ١٩٦٨ م ، أيْ قبل نشره كتاب الحروف .

ولم ينفرد السيوطيّ بتسمية كتاب الفارابيّ هذا بـ « الألفاظ والحروف » ؛ فقد سبقه الى هذه التسمية ابن أبي أصيبعة (المتوفى سنة ٦٦٨ هـ) عندما ترجم للفارابيّ[١٧] . والّذي جعل المحقق يقطع بأنّ اسمه « الحروف » أمور منها : أنّ النسخة الخطية الوحيدة من هذا الكتاب تسميه « رسالة الحروف »[١٨] ؛ فقد جاء في آخرها : « تمت رسالة الحروف للفيلسوف أبي نصر الفارابي »[١٩] ، وأنّ أقدم فهارس كتب الفارابي تسميه بهذا الاسم ، وكذلك سمّاه بهذا الاسم أقدم الذين اقتطفوا شيئاً من نصوصه[٢٠] ، مثل : أبي الوليد محمد بن أحمد حفيد ابن رشد المتوفى سنة ٥٩٥ هـ وأبي عمران موسى بن عبيدالله بن ميمون القرطبي المتوفى سنة ٦٠١ هـ وفات المحقق أن يذكر أنّ ابن السيد البطليوسيّ المتوفى سنة ٥٢١ هـ كان ضمن الذين سموا كتاب الفارابي هذا باسم « الحروف » فقد نقل منه في كتابه « المسائل والأجوبة »[٢١] رأياً للفارابيّ يتصل بحقيقة (رُبّ) حيث قال : « ورأيت الفارابي قد ذكر في كتاب الحروف أنها تكون تكثيراً وتقليلاً »[٢٢] .

ولفظة « الحروف » التي جعلها الفارابيّ عنواناً لكتابه هذا قد استعملها علماء العربية للدلالة على معانٍ مختلفة ، وهي : حروف الهجاء ، وحروف المعجم ، وحروف المباني الّتي تأتلف منها بنية المفردات العربية ، مثل : الزاي والياء والدال في زيد ، وحروف المعاني التي هي قسيمة الأسماء والأفعال في أنماط الكلم العربي[٢٣] ، واستعملوها أيضاً مرادفة للقراءات[٢٤] ، واطلقوها كذلك على الألفاظ سواء أكانت حروف معانٍ أم أسماءً أم أفعالاً ، وقد تردد مثل هذا الاستعمال في كتاب سيبويه وغيره من كتب العربية[٢٥] ، ويبدو لي ان الفارابي قد قصد هذا المعنى في تسميته كتابه هذا بالحروف ؛ لأنه لم يقتصر فيه على تناول نمط واحد من أنماط الكلم ، بل تناول فيه أنماطاً شتى من الكلم ، ففيه حديث عن قسم من الأسماء ، كما فيه حديث عن جملة من حروف المعاني ، ولم يخل كتابه أيضاً عن تناول مفردات هي أفعال ، فقد تناول مثلاً الحديث عن جملة من الأسماء مثل : الذات والجوهر والعرض والموجود والهُويّة ، وأين ومتى ، وكيف وما ولِمَ وأيّ ، وتحدث عن : هل والهمزة وأو وأم ونعم ولا وبلى ، وهي حروف ، وتحدث كذلك عن بعض من أفعال الكون (كان ـ يكون)[٢٦] ، فهو اذن ليس كتاباً خاصاً بحروف المعاني كما ذهب الى ذلك محقق الكتاب[٢٧] ، بل هو كتاب يتصل بدراسة الألفاظ سواء أكانت حروف معانٍ أم أسماءً ، والألفاظ التي بحثها كلها مرتبطة بمقولات أرسطو العشر . ومما يقطع في دلالة هذه اللفظة عند الفارابيّ ، وأنّ معناها غير منحصر بحروف المعاني بل يشمل أنماط الكلم الثلاثة ، الأسماء والأفعال وحروف المعاني ، هو أن الفارابي نفسه قد صرح في : « كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق » : أن هناك فرقاً بين معنى الحروف عند أهل المنطق ومعناها عند علماء العربية فقال : « وليس [يعني الفعل ليس] يرتبه كثير من أصحاب النحو في الكلم[٢٨] لافي الحروف وكذلك كثير ممّا سنعده في الحروف يرتبه كثير من النحويين لافي الحروف ، لكن إمّا في الاسم ، وإمّا في الكلم ، ونحن إنّما نرتب هذه الأشياء بحسب الأنفع في هذه الصناعة التي نحن بسبيلها »[٢٩] . وقد عدّ الضمائر وأسماء الاشارة والأسماء الموصولة كلها حروفاً ، ودرسها ضمن هذا المصطلح في كتابه « الألفاظ » ، بل جعل قسماً من الألفاظ التي لايُختَلف في اسميتها ضمن الحروف ، مثل : كل وبعض ، فقال : « ومنها الحروف التي تقرن بالاسم فتدل على أن الحكم الواقع على المسمى هو حكم واقع على جميع

أجزاء المسمى ، وهو مثل : كل ، ومنها مايدل انه حكم على شيء من أجزائه لاكله ، وهو قولنا : بعض وما يقام مقامه »[٣٠] .

وقد نبغ الفارابيّ في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع البحرين[٣١] . وكانت بغداد في هذه الحقبة موئل علماء العربية ، وفيها جمهرة من مشاهير نحاتها ، إلاّ أن الذين ترجموا للفارابي لم يذكروا أنه اتصل بأحد من هؤلاء العلماء ، سوى ماذكروه عن صلته القوية بأبي بكر بن السراج صاحب كتاب الأصول في النحو والمتوفى سنة ٣١٦ هـ ، فقد صرح الذين ترجموا لكل من الفارابي وأبي بكر بن السراج أنهما كانا يجتمعان ، فيقرأ كل منهما على صاحبه فنّه ، فقرأ ابن السراج المنطق على الفارابي ، وقرأ الفارابي العربية على ابن السراج[٣٢] ، وقد استفاد كلٌ منهما من صاحبه ، والذين ترجموا لابن السراج أكدوا أنه قد تأثر بفنّ المنطق ، فجاء كتابه الأصول على وفق تقاسيم أهل هذا الفن[٣٣] ، قال أبو عبدالله المرزباني : « صنف ـ يعني ابن السراج ـ كتاباً في النحو سمّاه الأصول ، انتزعه من أبواب كتاب سيبويه ، وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين ، فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون »[٣٤] . وقد صرح أبو بكر بن السراج بأنه انشغل بالمنطق حقبة من الزمن ابعدته عن دراسة العربية ، إلاّ أنه لم يذكر في كتبه التي بين أيدينا أي مسألة نحوية أو لغوية أخذها من الفارابي أو غيره من علماء المنطق أو الفلسفة ، ويقابل هذا أنّ الفارابي لم يورد في كتابه الحروف أيّ نقل عن أبي بكر أو غيره من علماء العربية ، فالكتاب خالٍ من الاشارة إلى أيّ عالم من علماء العربية . إلاّ أنّ فيه ذكراً للنحاة بلفظ عام في مواضع متفرقة[٣٥] ، ويترجح عندي أن جلّ ماأورده في كتابه من قضايا لغوية إنما هو من تأملاته الفكرية في هدي من ثقافته المنطقية . ولكنّ هذا لايعني انه لم ينتفع بآراء النحاة واللغويين الذين عاصروه أو سبقوه ، ولاسيّما آراء أبي بكر بن السراج الذي جالسه كثيراً وقرأ عليه علم العربية ، وينحصر هذا التأثر في المسائل الجزئية لاسيّما مايتعلق باستعمال الأدوات المرتبطة بمقولات أرسطو ، مثل : أدوات الاستفهام ، وحروف النفي والجواب والعطف .

وكأن علماء العربية الذين عاصروا الفارابي أو جاؤوا بعده قد أغفلوا كتابه هذا ، فلم يصرحوا بأنهم قد نقلوا منه ، أو انتفعوا به ، ويترجح عندي أنّ ابن السِّيد البطليوسيّ المتوفى سنة (٥٢١ هـ) هو أقدم من صرح بالنقل منه[٣٦] ، ثم أعقبه في ذلك السيوطيّ المتوفى سنة (٩١١ هـ) ، إذ نقل منه في كتابيه : الاقتراح والمزهر[٣٧] .

والذي يعنينا من كتاب « الحروف » هو ماورد فيه من آراء تتصل باللغة ، فقد وردت فيه أقوال قيمة قلما يعثر الباحث على نظائرها في كتب النحو واللغة التي سبقته او وُضِعتْ في عصره ، من أمثال : كتاب العين ، وكتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء ، ومعاني القرآن للأخفش ، والتصريف للمازني والمقتضب للمبرد ، والأصول لابن السراج . وهذه الكتب هي أصول المؤلفات النحوية واللغوية وكلّ منها كنز من كنوز التراث العربي الإسلامي .

وكتاب « الحروف » وغيره من كتب المنطق لاتعالج قضايا الإعراب أو مايتعلق به ممّا يتصل بمسألة العامل والمعمول ، التي تعدّ أساس البحث النحوي قديماً وحديثاً ، وهذا يعني أن طبيعة البحث اللغوي والنحوي عند المناطقة تختلف عن طبيعة هذا البحث عند علماء العربية ، فالبحث النحوي قائم على الاستقراء والوصف وتتبع كلام العرب في مظانه المختلفة ومن ثَمّ وضع الضوابط والقواعد والقوانين التي تندرج تحتها لغة العرب في جزئياتها وكلياتها ، لتكون مَعالِمَ يُقاس عليها ، أما البحث النحويّ واللغويّ عند المناطقة فهو قائم في غالب أمره على التأمل والنظر في القوانين الكلية التي تخضع لها اللغات في هدي من التفكير العقلي بعيداً عن الخوض في الجزئيات أو تتبع القواعد التي تستقرى من النماذج اللغوية . فالبحث في اللغة عند علماء المنطق إذن يختلف عما هو عليه عند علماء العربية ، من حيث المنهج والغرض ، فمنهج علماء العربية قائم على الاستقراء والوصف في غالب أمره ، أما منهج المناطقة فهو قائم على التأمل العقلي في غالب الأمر ، وغرض علماء العربية مقتصر ، في جلّ الأمر ، على وضع القوانين والقواعد القياسية الكلية والجزئية ، التي تحصر كلام العرب ، من أجل ألاّ يزيغَ لسان العربيّ أو المستعرب ، أو قلمهما ، عن سنن العرب في كلامها ، فهو غرض تعليمي في

جوهره وأصل وضعه . أمّا غرض المناطقة فهو في جلّ الأمر منحصر في تتبع أنماط أجزاء العبارة ، ولهذا كانت مباحثهم لاتخرج عن المباحث اللغوية المرتبطة بمقولات أرسطو ، مثل : القضية والموضوع والمحمول ، والنسبة (الاضافة) ، والكمية ، والكيفية ، والسلب والايجاب ، والخبر الصادق والكاذب ، والجوهر والعرض ، والرابط[٣٨] . ودعاهم ذلك الى البحث في الأدوات وأجزاء الكلام والعلاقة بين تلك الأجزاء ، فضلاً عمّا تناولوه من حقائق لغوية عامة تتصل بأصل اللغة ونشأتها وتدرجها . وعوامل نموها واكتمالها وأسباب قوتها وضعفها[٣٩] .

واختلاف البحث اللغويّ والنحويّ عند علماء العربية عمّا هو عليه عند علماء المنطق يجعلنا نقرر بأن النحاة واللغويين العرب قد سلكوا منهجاً أصيلاً ابتدعوه لأنفسهم ، ولم يتأثر هذا المنهج في وضعه العام بأيّ أصول فكرية وافدة ، ولكنّ هذا لايعني أبداً أن علماء العربية لم يستفيدوا من مناهج البحث العلمي المنقول من الأمم الأخرى ، فهذا أمر محال ومخالف لقوانين الحياة العامة التي تقضي بأن التأثر والتأثير بين الأمم المختلفة قائم ومستمر ، وأنّ تبادل المعرفة بين الأمم لايقف دونه أيّ حاجز جنسي أو فكري . وتبادل المعرفة هذا هو سبب من أسباب نمو الحضارة الانسانية وتقويمها . فعلماء العربية قد استفادوا قطعاً ممّا نُقِلَ عن الأمم الأخرى المحيطة بهم ، إلاّ أن هذا التأثر كان منحصراً في قضايا جزئية ، غالبها مأخوذ من كتب المنطق والفلسفة ، ولاسيّما مايتصل منها بالتعليل والتقاسيم ، وببعض من المصطلحات مثل : الحدّ والرسم والجنس والنوع والفصل والجوهر والعرض ، والموضوع والمحمول ، والقيد ، والعام والخاص فهذه كلّها في الأصل مصطلحات منطقية نفذت الى كتب النحو واللغة[٤٠] . ويعدّ كلّ من الفراء[٤١] وابن السراج[٤٢] والرمانيّ[٤٣] أقدم النحاة الذين نُسِبَ اليهم أنهم تأثروا بالمنطق في مؤلفاتهم النحوية واللغوية .

ويعد كتاب « الحروف » للفارابيّ من أمثل كتب الفلسفة والمنطق التي عالجت قضايا لغوية ذات بال ، يحسن بالباحثين اللغويين المعاصرين أن يقفوا عليها ، ففي الكتاب مسائل متفرقة تناول فيها الفارابيّ كثيراً من مباحث الدلالة المنطقية . وقد بثّ في أثناء ذلك آراءً لغوية ابتدعها فكره النير ، فضلاً عمّا اكتسبه من صحبته لأبي بكر بن السراج من ثقافة لغوية أعانته على تقليب النظر في لغة العرب ، لاستخلاص شيء مّا من قوانينها وقواعدها وظواهرها اللغوية .

وتعد ظاهرة الاشتقاق من الظواهر اللغوية التي أولاها الفارابي عنايته في كتابه هذا ، فقد تناول فيه مباحث متفرقة تتصل بهذه الظاهرة ، ونثر فيها آراءه ، فهو يرى أن الألفاظ بعضها مشتق وبعضها غير مشتق[٤٤] ، وأن اللفظ قد يأتي شكله شكل المشتق إلاّ أن معناه ليس مشتقاً ، ومثّل له بلفظه (حيٌّ)[٤٥] ، وأحسب أن الفارابيّ قد وهم في تمثيله هذا ، لأن المعنى الذي تدل عليه هذه اللفظة من المعاني الاشتقاقية ، لأنها صفة مشبهة باسم الفاعل ، فاللفظ والمعنى مشتقان ، ولو مثّل لذلك بـ (الميسور والمعسور) لكان تمثيله صحيحاً ، فلفظها لفظ المشتق فهماً على صيغة (اسم المفعول) الا ان معناهما معنى المصدر ، وهو غير مشتق[٤٦] .

وذهب الفارابي الى ان اللفظ قد يأتي غير مشتق إلاّ أنّ معناه معنى المشتق[٤٧] ، مثل لفظة (عدل) في قولنا (هذا رجل عدل) ، فعدل مصدر غير مشتق الا أن معناه معنى (عادل) وهو اسم فاعل مشتق ، ومثل ذلك لفظة (خلق) في قوله « هذا خلق الله » ، فلفظة (خلق) غير مشتقة لأنها مصدر إلاّ أن معناها معنى المشتق ، فهي في معنى (مخلوق) ، وهو اسم مفعول ، واسم المفعول مشتق[٤٨] .

ويرى الفارابيّ أنّ المصدر هو أصل المشتقات[٤٩] ، ولم يرسل هذا الرأي ارسالاً ، بل احتج له بحجة عقلية قوية فقال : « . . . يجب ان تكون التسمية التي تدلّ على تركيب بتغيير شكل متأخرة ومأخوذة عن لفظ مّا علم وحده بسيطاً بلا تركيب . . فلذلك يجب أن تجعل الدالة عليها [أي على المعاني] وهي مفردة مثالات أُوَل وباقيها مشتقة منها ، مثل : الضرب ، فانه مثال أوّل ، والضارب ويضرب وضَرَبَ وسيضرب ومضروب وأشباه ذلك مشتقة »[٥٠] .

فالمصدر عند الفارابيّ هو الأصل ؛ لأنه يدلّ على معنى مفرد بسيط ، وغيره يدلّ على معنى مركب ، والمفرد البسيط أصل

للمركب ، لأن المركب يدلّ على مايدلّ عليه البسيط مع زيادة معنى ، وهذه الزيادة هي التي جرى تغيير اللفظ من أجلها ، وقد اختصّ كلّ معنى زائد على معنى المصدر بصيغة ، فاختلفت الصيغ باختلاف المعاني ، ولكن الصيغ كلّها تبقى دالّة على المعنى الأول الذي دلّ عليه المصدر ، فكلّ مشتق عند الفارابيّ يدل على معنيين ، هما : المعنى الأول الذي دلّ عليه المصدر ، والمعنى الآخر هو : المعنى الذي اشتق بسببه ذلك اللفظ ، وجاءت بنيته دالّة عليه[٥٠] ، كدلالة اسم الفاعل ـ مثلاً ـ على المعنى المجرد الذي دلّ عليه المصدر ، وعلى الذات المتلبسة بهذا المعنى .

والاشتقاق عند الفارابيّ قد لايكون من المصادر وحدها ، بل يكون أيضاً من الأسماء الأُوَل التي لامصادر لها ، ولاتصريف[٥١] ، ويعني بهذه الأسماء أسماء الذوات ، مثل : الانسان والرجل ، فقد اشتقوا منهما ألفاظاً على هيئة المصادر ، فقالوا : الانسانية والرجولية[٥٢] .

وقد يكون الاشتقاق من ألفاظ جامدة غير متحملة للأعراض أو من الأدوات ، مثل اشتقاق « الهُويّة » من « هو »[٥٣] و « الإنيّة » من « إنّ »[٥٤] ، وهذا النوع من الاشتقاق خاص بالمناطقة ، وعلماء المنطق والفلسفة أجرأ على الاشتقاق من علماء العربية ، ويترجح عندي أن الألفاظ المشتقة من الأدوات ، مثل : الكيفية والكمية ، والماهية ، والهُويّة[٥٥] . قد انتقلت الى العربية من كتب المنطق والفلسفة . وهي في حقيقة أمرها ألفاظٌ مولّدة ، وليست من صميم كلام العرب ، وقد شاع استعمالها بعد عصر الترجمة والنقل ، فتردد ذكرها في كتب العربية وآدابها[٥٦] . ولكن أصحاب المعجمات العربية أحجموا عن ذكر قسم من هذه الألفاظ ، فليس في أيّ معجم من المعجمات المتداولة ذكر للفظة (الماهية) المشتقة من (ماهو ؟) . وليس في جلّها ذكر للفظة (الهُويّة) المشتقة من (هو) ، وأوّل من ذكرها من أصحاب المعجمات هو الزَبيدي[٥٧] .

والفارابيّ لم يقف عند مسائل اللغة الجزئية في كتابه « الحروف » قدر وقوفه عند المسائل اللغوية العامة ، المتصلة باللغة ونشأتها ونموها واكتمالها وضعفها ، فقد تحدث عن هذه المسائل حديثاً واسعاً ، وبَثَّ في أثناء ذلك آراءً قيمة ، فهو يرى ـ مثلاً ـ ان اللغة تنشأ بالتدريج شيئاً فشيئاً ، وأنها لاتقع مرة واحدة . وأن اللغة تنمو وتتسع باتساع الحاجة والادراك ، وأن الألفاظ الأُوَلَ التي نطق بها الانسان هي الألفاظ المعبرة عن الأشياء القريبة منه ، والمحيطة به ، والتي يدركها نظره[٥٨] . فقد عقد لهذه المسائل فصلاً سمّاه : « أصل لغة الأمة واكتمالها »[٥٩] ، قال فيه : « ويكون ذلك أوّلاً لما عرفوه ببادىء الرأي المشترك ، ومايُحَسُّ من الأمور التي هي محسوسات من الأمور النظرية مثل : السماء والكواكب والأرض ومافيها ، ثم لما استنبطوه عنه ، ثم من بعد ذلك للأفعال الكائنة عن قواهم التي هي لهم بالفطرة ، ثم للملكات الحاصلة عن اعتياد تلك الأفعال من أخلاق أو صنائع ، وللأفعال الكائنة عنها بعد أن حصلت ملكات عن اعتيادهم ، ثم من بعد ذلك لما تحصل لهم معرفته بالتجربة ، أولاً أوّلاً ، ولما يُستنبط عمّا حصلت معرفته بالتجربة من الأمور المشتركة لهم أجمعين ، ثم من بعد ذلك للأشياء التي تخصّ صناعةً صناعةً من الصنائع العملية من الآلات وغيرها ، ثُمَّ لِمَا يُستخرَج ويوجد بصناعة صناعة ، إلى أن يُؤتَى على مانحتاج اليه تلك الأمة »[٦٠] .

ولا أظنّ أنّ أحداً من اللغويين السابقين للفارابيّ أو المعاصرين له أو المتأخرين عنه ، قد تناول موضوع تدرج وضع اللغة بهذا الأسلوب المتين المبني على التأمل الصرف لأوضاع نشأة اللغة ، واتساعها ، ولاسيّما مايتصل بأثر الصناعة في وضع المفردات ، وهانحن نلمس ذلك في عصرنا ، حيث أدّت الصناعة إلى ظهور مفردات كثيرة ، وضعت بازاء المعاني التي استحدثت بسبب اتساع الآلات الصناعية ومايتصل بها من أغراض .

وإذا كان ابن جِنّي (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ) قد نصّ في كتابه الخصائص على أن اللغة لم تقع مرة واحدة ، بل وقعت بالتدريج[٦١] ، فهو لاحق بالفارابيّ (المتوفى سنة ٣٣٩ هـ) ، وأحسب أنه قد تأثر به ، بل أرجح أنه قد اطّلع على كتابه « الحروف » ، فقد عاشا في عصر واحد ، وأدرك كلٌّ منهما زمن الآخر ، إلّا انه لم يذكر أحد ممن ترجمَ لهما أنهما التقيا ، وهذا لايمنع تأثر المتأخر منهما بالمتقدم ، لاسيّما أن هناك مايرجح هذا

التأثر ، ويتمثل هذا الترجيح عندي في أمرين ، أحدهما : أن ابن جنّي قد تردد على بلاط سيف الدولة الحمداني عند ذهابه الى حلب مع شيخه أبي علي[٦٣] ، والفارابي كان من المتنسبين لهذا البلاط[٦٤] ، ويفترض أن كتبه كانت في خزائنه ، وابن جنّي من رواد المعرفة ، فغالب الظن أنه قد اطّلع عليها . والأمر الثاني : هو أن أبا علي شيخ ابن جنّي قد أخذ العربية عن أبي بكر بن السراج ، الذي قرأ المنطق على الفارابيّ ، وتأثر بهذا الفن ، وسرى هذا التأثر إلى ماكتبه في العربية ، فلا استبعد أن أبا علي قد تأثر أيضاً بالفارابيّ ، أو اطّلع على كتبه ، ومنها كتاب « الحروف » . وابن جنّي تابع لشيخه ينهل من فكره ، ويغترف من موارده ، فليس بمستبعد أن يكون هو أيضاً قد تأثر بالفارابيّ ، ويقوي هذا الظن عندي أن الناظر في كتاب الخصائص يلمح عظيم تأثر ابن جني بالمنطق وعلم الكلام ، في مواضع متفرقة من هذا السفر العظيم[٦٥] .

وتناول الفارابيّ في كتابه « الحروف » بمسألة وضع اللغة ، فذهب الى ان التواضع والتواطؤ أصلان مكينان في ذلك الأمر[٦٦] ، وهو في هذا ينهج نهج أهل المنطق والكلام . وأحسب أنّ ماأورده ابن جنّي في كتابه الخصائص مما يتصل بالتواطؤ والتواضع في وضع اللغة قد أخذه عن علماء المنطق ، ومنهم الفارابيّ ، وقد كان ابن جنّي منصفاً ، فهو لما تحدث في كتابه الخصائص عن هذه المسألة لم ينسب القول بالمواضعة والاصطلاح لنفسه ، بل نسبه إلى غيره فقال : « . . . إن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنّما هو تواضع واصطلاح ، لاوحي ولاتوقيف »[٦٧] وأرجح أنّ ابن جنّي يقصد بقوله « أهل النظر » الفلاسفة وأهل المنطق .

وحديث الفارابيّ عن وضع اللغة حديث رائق ، خالٍ من التكلف ، وقريب الى النفس ، وقد عقد لذلك فصلاً سماه : « حدوث حروف الأمة وألفاظها »[٦٨] . قال فيه : « وإذا احتاج [يعني الانسان] أن يُعرِّفَ غيرَه مافي ضميره أو مقصوده بضميره ، استعمل الاشارة أولاً في الدلالة على ماكان يريد ممن يلتمس تفهيمَه ، اذا كان من يلتمس تفهيمَه بحيث يبصر إشارته ، ثم استعمل بعد ذلك التصويت ، وأول التصويتات النداء ، فإنه بهذا يلتمس تفهيمه أنه هو المقصود بالتفهيم لاسواه ، وذلك حينما يقتصر في الدلالة على مافي ضميره بالاشارة الى المحسوسات ، ثم من بعد ذلك يستعمل تصويتات مختلفة ، يدلّ بواحدٍ واحدٍ منها على واحدٍ واحدٍ مما يدلّ عليه بالاشارة اليه والى محسوساته ، فيجعل لكل مشار إليه محدودٍ تصويتاً مّا محدوداً ، ولايستعمل ذلك التصويت في غيره »[٦٩] . وقد تناول هذا الموضوع في فصل آخر سمّاه : « أصل لغة الأمة واكتمالها »[٧٠] قال فيه وهو يعقب على المبحث السابق : « وهكذا تحدث أولاً حروف تلك الأمة وألفاظها الكائنة عن تلك الحروف ، ويكون ذلك أولاً ممن اتفق منهم ، فيتفق أن يستعمل الواحد تصويتاً أو لفظة دالّة على شيءٍ مّا عندما يخاطب غيره ، فيحفظ السامع ذلك . فيستعمل السامع ذلك بعينه عندما يخاطب المنشيء الأول لتلك اللفظة ، ويكون السامع الأول قد احتذى بذلك فيقع به ، فيكونان قد اصطلحا وتواطأ على تلك اللفظة ، فيخاطبان بها غيرهما إلى أن تشيع عند جماعة ، ثم كلّما حدث في ضمير انسان منهم شيء احتاج أن يفهمه غيره ممن يجاوره اخترع تصويتاً فدلّ صاحبه عليه ، وسمعه منه فيحفظ كلّ واحد منهما ذلك وجعلاه تصويتاً دالاً على ذلك الشيء »[٧١] .

لقد كان الفارابيّ رائعاً في تصويره نشأة اللغة ، ولاأظن أن أحداً من اللغويين الذين عاصروه أو سبقوه قد صور هذه المسألة في هذه الصورة ، القريبة من حقيقة تعامل الانسان مع من يختلط بهم ، فيما يتصل بالتعبير عن المعاني التي يريد أن ينقلها إليهم ، فالاشارة والتصويت والنداء هي الوسائل الأولية التي يستعين بها الانسان في مخاطبته غيره ، وشاهد الحال يعزز ذلك ، فهي مازالت الى الآن من جملة الدوالّ التي يتوصل بها الانسان الى الإبانة عن أغراضه .

واذا كان أهل النظر وقسم من اللغويين قد قالوا بأن اللغة اصطلاح وتواضع[٧٢] ، فان قولهم رائق للنفس ، ولكنه يصطدم بحقيقة عقلية يُسمّيها علماء المنطق الدور والتسلسل ، إذ كيف تسنّى للانسان الأول أن يتواطأ ويصطلح على وضع الألفاظ بازاء

المعاني ، مالم يكن قادراً على الوضع والاصطلاح مسبقاً[٣٣] ، وهذا يعني أن كلّ تواضع واصطلاح لابُدّ أن يكون مبنياً على تواضع واصطلاح سابق ، وفي هذا مافيه من التسلسل والدور[٣٤] .

والقول بالتوقيف المطلق وأنّ اللغة كلّها وحي من الله يصطدم بالمشاهدة ، ففي كلّ عصر تستجد معانٍ ، لم تكن معروفة فيما سبقه من عصور ، فيضطر الانسان إلى وضع ألفاظ بازاء تلك المعاني الجديدة ، وهو إمّا أن يرتجلها ارتجالاً ، وإمّا ان ينقلها من دلالتها القديمة إلى دلالة جديدة ، كالألفاظ المولدة قديماً وحديثاً ، وهانحن نرى في عصرنا هذا كيف تغيرت دلالة ألفاظ كثيرة ، بسبب الحضارة والتقدم العلمي ، وكيف اضطررنا الى إضفاء معانٍ جديدة على ألفاظ لم تكن دالّة عليها في مانقل من كلامنا الموروث . بل أصبح المعنى القديم مهجوراً ، ولايُلتفت إليه ، وخير مثال على ذلك هذه الألفاظ المولدة حديثاً ، مثل : القطار والسيارة ، والكلية والجامعة ، والاذاعة . وقد جرى مثل هذا النقل في العهود الأولى من نهضة الأمة العلمية ، بعد البعثة المحمدية ، فصار لكثير من الألفاظ مدلول لم يكن مقترناً به في أصل الوضع ، كالصلاة والزكاة والفقه والنحو والصرف والمنطق ، وغير ذلك من الألفاظ الدينية والعلمية والفلسفية[٣٥] . وهذا كلّه يخدش في كون اللغة كلّها توقيفاً ووحياً . ولعل أقرب رأي للحقيقة والعقل في هذه المسألة هو قول أبي اسحق الاسفراييني (المتوفى سنة ٤١٨ هـ) حيث ذهب الى أنّ الأصل الأول للغة توقيف ووحي من الله ، وذلك بالقدر الذي استطاع فيه الانسان أن يدعو غيره للتفاهم ، ثم بعد ذلك صار الانسان يصطلح ويتواضع[٣٦] . فهو مذهب ملفق من مذهبي التوقيف والاصطلاح وخالٍ مما أُورِد عليهما من إشكال وطعن .

وإذا كان ابن جِنّي ـ رحمه الله ـ قد حدَّ اللغة بأنها أصوات ، فاني لأظنُّ أن الفارابيّ هو الذي مَهّدَ له سبيل ذلك ، اذ نصّ على أن الانسان قد استعمل التصويت للابانة على أغراضه ، وأنه جعل لكلّ معنىً صوتاً ، إذا اطلقه فَهِم المخاطبُ قَصدَه ، وكلّما استجدَّ له غرض وضع له تصويتاً ليدلَّ عليه[٣٧] ، وهذا هو مفهوم قول ابن جِنّي في حدّ اللغة : « إنها أصوات يعبر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم »[٣٨] .

وقد سبق الفارابيُّ غيرَه من علماء العربية في تقريره أن الانسان قد استعمل الاشارة للدلالة على الأشياء قبل استعماله الأصوات ، فالانسان « إذا احتاج أن يعرّف غيره مافي ضميره أو مقصودة بضميره استعمل الاشارة أولاً في الدلالة على ماكان يريد . . ثم استعمل بعد ذلك التصويت »[٣٩] .

وعلماء العربية قد ذكروا الاشارة ضمن الدوالّ[٤٠] ، إلاّ أنهم لم يقولوا بأنها قد سبقت الأصوات ، ولم يَغْفَل ابن جِنّي عن قيمة الاشارة في وضع اللغة ، إلاّ أنه لم يجعلها سابقةً للأصوات ، بل جعلها مقترنة بها ، مفيدةً تخصيص الصوت بالشيء المشار إليه . حيث قال : « فكأنهم جاؤوا إلى واحد من بني آدم ، فأومؤوا اليه ، وقالوا : إنسان إنسان إنسان »[٤١] .

وتناول الفارابي في كتابه « الحروف » الحديث عن أسباب حدوث الأصوات أي الحروف ، وقد عزا ذلك الى (القرع) ، فقال : « وظاهرٌ أن تلك التصويتات انما تكون من القرع بهواء النَفَس بجزء أو أجزاء من حلقة ، أو بشيء من أجزاء مافيه وباطن أنفه أو شفتيه ، فان هذه هي الأعضاء المقروعة بهواء النَفَس ، والقارع أولاً هي القوة التي تسرّب هواء النفس من الرئة وتجويف الحلق أولاً فأولاً إلى طرف الحلق الذي يلي الفم والأنف وإلى مابين الشفتين ، ثم اللسان يتلقى ذلك الهواء فيضغطه إلى جزء جزء من أجزاء باطن الفم ، وإلى جزء جزء من أجزاء أصول الأسنان وإلى الأسنان ، فيقرع به ذلك الجزء ، فيحدث من كلّ جزء يضغطه اللسان عليه ويقرعه به تصويت محدود ، وينقله اللسان بالهواء من جزء إلى جزء من أجزاء أصل الفم ، فتحدث تصويتات متوالية كثيرة محدودة »[٤٢] .

ويترجح عندي أنّ آبن سينا (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ) اطلعَ على كتاب الحروف للفارابيّ[٤٣] لما وضع كتابه :

(أسباب حدوث الحروف) ، فجملة كلامه في بيا أسباب حدوث الأصوات لاتختلف عن كلام الفارابيّ السابق

لاسيّما أنه قد نصّ على أن (القرع) هو سبب حدوث الأصوات ، ولكنه زاد عليه سبباً آخر هو (القلع)[٨٤] ، والفارابي لم ينصّ على (القلع) ، لأن أسباب حدوث الأصوات اللغوية منحصرة بالقرع ، ولاصلة لها بالقلع .

ويرى الفارابيّ ان الأصوات الصادرة عن جهاز النطق بسبب القرع محدودة ، والمعاني التي يعبر عنها الانسان بهذه الأصوات كثيرة غير متناهية ، ولهذا اضطر الانسان الى أن يركب الحروف بعضها مع بعض ، لأن « هذه الحروف إذا جعلوها علامات أوّلاً كانت محدودة العدد ، لم تفِ بالدلالة على جميع مايتفق أن يكون في ضمائرهم ، فيضطرون إلى تركيبِ بعضِها إلى بعضٍ بموالات حرفٍ حرفاً ، فتحصل ألفاظ من حرفين أو حروف »[٨٥] .

وتأليف المفردات من الأصوات المركبة هو السبيل العام الذي سار عليه الناس مهما اختلفت أجناسهم ، ومثل ذلك القانون العام الذي يخضع له منطق اللغات كلّها .

ويرى الفارابي أنّ مَنْ يدبّر أمر الجماعة البشرية قد يتدخل في وضع اللغة ، فالألفاظ لاتزال تحدث واحداً بعد الآخر « إلى أن يحدث من يُدبّر أمرهم [أيْ أمر الجماعة] ، ويضع بالأحداث مايحتاجون اليه من التصويتات[أيْ الألفاظ] للأمور الباقية التي لم يتفق لها عندهم تصويتات دالّة عليها ، . . . فلا يزال منذُ أوّلِ ذلك يُدبّر أمرهم إلى أن توضع الألفاظ لكلّ مايحتاجون إليه في ضرورة أمرهم »[٨٦] .

وهذه الحقيقة عند الفارابيّ متصلة بحقيقة أخرى ، وهي أن النخبة المختارة من أبناء الأمة كثيراً مّاتشارك في إصلاح اللغة وفي وضع ألفاظ لم تكن موضوعة ، اقتضت الحاجة المستجدة إلى وضعها . وتتمثل هذه النخبة بعظماء الأمة وبلغائها وحكمائها الذين يشتغلون « في الخطب والأشعار حتى يقتصوا بهما الأخبار عن الأمور السابقة والحاضرة التي يحتاجون اليها ، فيحدث فيهم رواة الخطب ورواة الأشعار وحفاظ الأخبار التي اقتُصت بها ، فيكون هؤلاء هم فصحاء الأمة وبلغاؤهم ، ويكونون هم حكماء تلك الأمة أولاً ومُدبّروهم والمرجوع اليهم في لسان تلك الأمة ، وهؤلاء أيضاً هم الذين يركبون لتلك الأمة ألفاظاً كانت غير مركبة قبل ذلك ، . . . وأيضاً فانهم مع ذلك يعمدون إلى الأشياء التي لم تكن اتفقت لها تسمية من الأمور الداخلة تحت جنس أو نوع ، وربّما شعروا بأعراض فيُصيّرون لها أسماءً ، وكذلك الأشياء التي لم يكن يحتاج اليها ضرورة فلم يكن اتّفق لها أسماء لأجل ذلك فانهم يركبون لها أسماء . . فهؤلاء هم الذين يتأملون ألفاظ هذه الأمة ويصلحون المختل منها . . وينظرون الى أصناف التركيبات الممكنة في ألفاظهم والترتيبات فيها ، ويتأملون أيُّها أكمل دلالّة على تركيب المعاني في النفس وترتيبها فيتحرون تلك وينبهون عليها . . فتصير عندها ألفاظ تلك الأمة أفصح ممّا كانت ، فتتكمل عند ذلك لغتهم ولسانهم »[٨٧] .

ولاأظنّ أنّ أحداً ممن سبق الفارابيّ أو لحق به من علماء العربية قد درس اللغة في هذه الصورة القائمة على التأمل الاجتماعي لأوضاع اللغة في نشأتها واكتمالها ، أو أشار إلى مايُسديهِ مدبّرو أمر الأمة وفصحاؤها وبلغاؤها من خدمة تتصل باصلاح اللغة والمحافظة على فصاحتها ، والسعي إلى وضع الألفاظ التي تتطلبها الحاجة عل وفق مايستجد من أمور تتصل بحياة الأمة .

وإنّ عمل المجامع العلمية واللغوية في عصرنا هذا يمثل أفكار الفارابيّ هذه خير تمثيل ، وذلك لما تقدمه هذه المجامع من خدمة للغة تتصل بالمحافظة على أصولها وفصاحتها وسلامتها ، وبما تضعه من ألفاظ جديدة مأخوذة من العربية الأصيلة ، لتضعها بازاء المعاني المستجدة ، التي أوجبتها الحضارة الانسانية المعاصرة .

ونظر الفارابيّ في تاريخ اللغة ومايتصل بذلك من علوم ، فرأى أنها تبدأ بالخطابة ، أيْ النثر ، ثم ينشأ الشعر ، وبعد ذلك تحدثُ عند الأمة قوة في حفظ الأخبار والشعر . وبعد ذلك يحدث علم صناعة اللسان وصناعة الكتابة[٨٨] .

والذي يهمنا هنا هو حديث الفارابيّ عن نشأة علم اللسان وصناعة الكتابة ، لأنها ألصق بالمباحث اللغوية من غيرهما . فضلاً عن أن الفارابيّ ـ على مايترجح عندي ـ هو أقدم من تحدث

عن هذين الأمرين وحديثه عنهما قائم على التأمل والتتبع والملاحظة الذاتية ، فهو يرى أن الناس « لايزالون يتداولون الحفظ إلى أن يكثر عليهم مايلتمسون حفظه ويعسر ، فيحوجهم ذلك الى الفكر فيما يسهلونه به على أنفسهم فتستنبط الكتابة . وتكون في أول أمرها مُتخطئه الى أن تصلح قليلاً قليلاً على طول الزمان ، ويحاكي بها الألفاظ وتُشبَّه بها . . فيدونون بها في الكتب ماعسر حفظه عليهم ، ولايؤمن بأن ينسى على طول الزمان ، ومايلتمسون ابقاءها على من بعدهم ومايلتمسون تعليمها وتفهيمها من هو ناءٍ عنهم ، في بلد أو مسكن آخر . . ثُمَّ من بعد ذلك يُرى أن يحدث صناعة علم اللسان قليلاً قليلاً ، بأن يتشوق انسان إلى أن يحفظ ألفاظهم المفردة الدالّة بعد أن يحفظ الأشعار والخطب والأقاويل المركبة ، فيتحرى أن يفردها بعد التركيب ، أو أراد التقاطها بالسماع من جماعتهم ومن المشهورين باستعمال الأفصح من ألفاظهم . . وممن عُني بحفظ خطبهم وأشعارهم وأخبارهم أو ممن سمع منهم ، فيسمعها من واحد واحد منهم في زمان طويل ، ويكتب مايسمعه منهم ويحفظه . . فتؤخذ ألفاظهم المفردة أولاً إلى أن يؤتى عليها ، الغريب والمشهور منها ، فيُحفظ أو يُكتب ، ثم ألفاظهم المركبة كلها من الأشعار والخطب ، ثم بعد ذلك يحدث للناظر فيها تأمل ماكان منها متشابهاً في المفردة منها وعند التركيب ، ويؤخذ أصناف المتشابهات منها ، وبماذا تتشابه في صنف صنف منها ، وما الذي يلحق كلّ صنف منها ، فيحدث لها عند ذلك في النفس كليات وقوانين كلّية ، فيُحتاج فيما حدث في النفس من كلّيات الألفاظ وقوانين الألفاظ إلى ألفاظ يُعبَّر بها عن تلك الكليات والقوانين ، حتى يمكن تعليمها وتعلمها ، فيعمل عند ذلك أحد شيئين ، إمّا أن يخترع ويركب من حروفهم ألفاظاً لم ينطق بها أصلاً قبل ذلك ، وإمّا أن ينقل إليها ألفاظاً من ألفاظهم التي كانوا يستعملونها قبل ذلك في الدلالة على معانٍ أخر غيرها . . وكلّ ذلك ممكن شائع ، لكن الأجود ان تسمى القوانين ، بأن ينظر أيُّ معنى من المعاني الأول يوجد أقرب شبهاً بقانون من قوانين الألفاظ ، فيُسمى ذلك الكليّ وذلك القانون باسم ذلك المعنى ، حتى يُؤتى من هذا المثال على تسمية جميع تلك الكلّيات والقوانين بأسماء أشباهها من المعاني الأُوَل التي كانت لها عندهم أسماء ، فيصيّرون عند ذلك لسانهم ولغتهم بصورة صناعة يُمكن أن تُتَعلَّم بقول . وحتى يمكن ان تعطى علل كل مايقولون ، كذلك خطوطهم التي بها كانوا يكتبون ألفاظهم ، إذا كانت فيها كليات وقوانين أخذت كلها ، فالتمس ، حتى تصير يُنطق[٩٩] عنها ويمكن ان تُعلَّم وتُتعلَّم بقول »[١٠٠] .

فصناعة علم اللسان عند الفارابيّ تبدأ بالاستقراء والتتبع والحفظ والتدوين ، ويشمل ذلك المفردات والتراكيب ، ثم يبدأ التأمل والدرس لوضع القوانين النحوية واللغوية ، ويصاحب ذلك وضع المصطلحات العلمية ، وهي عنده إما أن ترتجل ارتجالاً ، وإمّا أن تنقل من ألفاظ موضوعة لمعان لغوية قريبة من المعاني الاصطلاحية المستحدثة والأسلوب الأخير عنده أجود من الأسلوب الأول ، وهذا هو معنى قوله : « . . . لكنّ الأجود أن تُسمّى القوانين بأسماء أقرب المعاني شبهاً بالقوانين »[١٠١] .

والألفاظ المستعملة في المصطلحات العلمية عند الفارابيّ لها معنيان ، الأول لغوي ، والثاني اصطلاحي ، والمعنى اللغوي مرتبط بالدلالة الوضعية ، أمّا المعنى الاصطلاحي فهو معنى ثانٍ نُقِل إليه اللفظ عن المعنى الوضعي الأول[١٠٢] ، وذلك ليُعبر به عن مصطلحٍ مّا من المصطلحات العلمية ، مثل : النحو ، والإعراب ، والصرف ، والبلاغة ، والبيان ، والبديع .

فهذه الألفاظ وغيرها من ألفاظ المصطلحات لها معنيان . الأول لغوي مرتبط بأصل الوضع والثاني اصطلاحي اكتسبته بنقلها اليه في مرحلة من مراحل تطور الدلالة اللغوية .

ولألفاظ المصطلحات عند الفارابيّ وضعان ، أول وهو الوضع اللغوي ، وثانٍ وهو الوضع الاصطلاحي وقد عبر عن ذلك بقوله : « فتصير الألفاظ التي يعبر بها حينئذٍ عن تلك القوانين الألفاظ التي في الوضع الثاني ، والألفاظ الأُوَل هي الألفاظ التي في الوضع الأول ، فالألفاظ التي في الوضع الثاني منقولة عن المعاني التي كنت تدلّ عليها »[١٠٣] ، تلك الألفاظ في الوضع الأول .

ويرى الفارابيّ أن اللغة قد يطرأ عليها شيء من اللحن ،

بسبب اختلاط أهلها بأقوام ليسوا منهم ، فيعرض لألسنتهم شيء من الخروج عن أصول لغتهم في مفرداتها وتراكيبها ، ومن هنا رأى ألاّ نؤخذ اللغة إلاّ عن الأقوام الذين لم يختلطوا بغيرهم من الأمم الأخرى ، وقد صاغ سؤالاً يتصل بهذا الأمر ، فقال : « من الذي ينبغي أن يؤخذ عنهم لسان تلك الأمة ؟ »[٩١] ، ثم أجاب عن هذا السؤال اجابة مفصلة ، فقال : « . . . إنه ينبغي أن يؤخذ عن الذين تمكنت عادتهم لهم على طول الزمان في ألسنتهم وأنفسهم ، تمكناً يُحصَّنون به عن تخيل حروف سوى حروفهم ، والنطق بها ، وعن تحصيل ألفاظ سوى المركبة عن حروفهم ، وعن النطق بها ممن لم يسمع غير لسانهم ولغتهم ، أو ممن سمعها وجفا ذهنه عن تخيلها ولسانه عن النطق بها ، وأمّا من كان لسانه مطاوعاً على النطق بأي حرف شاء ممّا هو خارج عن حروفهم ، وبأيّ لفظ شاء من الألفاظ المركبة عن حروفٍ غير حروفهم ، وبأي قول شاء من الأقاويل المركبة من ألفاظ سوى ألفاظهم فانه لايُؤمَن أن يجري على لسانه فتصير عبارته خارجة عن عبارة الأمة ويكون خطأً ولحناً وغير فصيح ، فإنْ كان مع ذلك قد خالط غيرهم من الأمم وسمع ألسنتهم أو نطق بها ، كان الخطأ أقرب منه وأحرى ، ولم يؤمن بما يوجد جارياً في عادته أنه لغير تلك الأمة التي هو منهم »[٩٢] .

وفي هَذْيٍ ممّا أصلّه الفارابيّ في قوله السابق رأى ألاّ تُؤخذ اللغة عن سكان المدن والقرى وأهل المدر ؛ لأنهم : « أطبع ، وكانت نفوسهم أشدَّ انقياداً لتفهم مالم يتعودوه »[٩٣] ، ومن ثَمّ دعا إلى أن تؤخذ اللغة عن سكان البريّة ؛ لأنهم « أبعد من أن يتركوا ماقد تمكن بالعادة فيهم ، وأحرى أن يُحصِّنوا نفوسَهم عن تخيل حروفِ سائر الأمم وألفاظِهم ، وألسنتَهم عن النطق بها ، وأحرى ألاّ يُخالِطَهم غيرهم من الأمم »[٩٤] ، ومن هنا « كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البراري منهم ، متى كانت الأمم فيها هاتان الطائفتان [يعني سكان المدن وسكان البراري] ، ويتحرى منهم من كان في أوسط بلادهم . فانّ من كان في الأطراف منهم أحرى أن يخالطوا مجاوريهم من الأمم ، فتختلط لغاتهم بلغات أولئك ، وأن يتخيلوا عجمة من يجاورهم ، فانهم إذا عاملوهم احتاج أولئك أن يتكلموا بلغة غريبة عن ألسنتهم ، فلا تطاوعهم على كثير من حروف هؤلاء ، فيلتجئوا الى ان يعبروا بما يتأتى لهم ويتركوا مايعسر عليهم ، فتكون ألفاظهم عسيرة قبيحة . وتوجد فيها لكنة وعجمة مأخوذة من لغات أولئك ، فاذا كثر سماع هؤلاء ممن جاورهم من هذه الأمم للخطأ وتعودوا أن يفهموه على أنه من الصواب لم يُؤمن تغير عادتهم ، فلذلك ليس ينبغي ان تؤخذ عنهم اللغة ، ومن لم يكن فيهم سكان البراري أخذت عن أوسطهم »[٩٥] .

والمتأمل في هذا النص يخلص إلى أنّ الفارابيّ قد سبق ابن جِنّي في الدعوة إلى أخذ اللغة من أهل (الوبر) أي البدو الضاربين في البداوة وترك أخذها عن أهل (المدر) أيْ سكان المدن والقرى[٩٦] ، وربَّ قائل يقول إنّ الفارابي قد سُبِقَ بهذا الرأي ، إذْ وَرَدَ عن الرياشيّ (المتوفى سنة ٢٥٧ هـ) قول يتضمن خلاصة ماأورده الفارابيّ ، إذ نُقِل عنه أنه قال في معرض تفضيله مذهب البصريين على مذهب الكوفيين : « نحن [يعني البصريين] نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع [أي : البدو] وأنتم [يعني : الكوفيين] تأخذونها من أكلة الشواريز وباعة الكواميخ »[٩٧] ، ويعني بهم أهل الأمصار والمتحضرين . والحق أنّ مانُقِل عن الرياشيّ لايخرج في مضمونه عمّا أورده الفارابيّ ، إلاّ أن الفارابيّ قد تناول هذه المسألة بشيء من التفصيل وعززها بذكر حقائق مستندة على طبائع المجتمعات البشرية ، ومايحدث فيها من تأثير وتأثر بسبب الاحتلاط الجاري بين الأمم المتجاورة ، ولم يقف الفارابيّ عند هذا التقرير المتصل بالسبيل القويم الذي يجب اتباعه عند أخذ اللغة ، بل أعقبه ببيان ماقام به علماء اللغة الأوائل من استقراء وتتبع ، في بدء وضع علم العربية ، ثم حدد من قام بذلك من أهل الأمصار ، وحصر القبائل التي أخذ عنها علماء اللغة ، فقال : « وأنت تتبين ذلك [يعني أخذ اللغة] متى تأملت أمر العرب في هذه الأشياء ، فانّ فيهم سكان البراري وفيهم سكان الأمصار ، وأكثر ماتشاغلوا بذلك [يعني تتبع اللغة ودراستها] من سنة تسعين إلى سنة مائتين ، وكان الذي تولّى ذلك من بين أمصارهم أهل

الكوفة والبصرة من أرض العراق .. فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر ، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم ومن أشدهم .. جفاءً ، وأبعدهم إذعاناً وانقياداً ، وهم : قيس وتميم وأسد وطيّىء ثم هذيل ، فانّ هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب ، والباقون فلم يُؤخذ عنهم شيء ؛ لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر »[١٠١] .

والنص الأخير المتصل بتقويم لغات قبائل العرب ، وتحديد القبائل التي أخذ عنها علماء العربية قد اطّلع عليه علماء العربية المعاصرون واعتمدوه في كتبهم وبحوثهم ، ولكنهم لم يأخذوه من كتاب الفارابيّ نفسه ، وانما نقلوه من السيوطي ، وذلك لأنهم لم يطلعوا على هذا الكتاب القيم ، والسيوطي ـ رحمه الله ـ قد ذكر أنه أخذه من كتاب الألفاظ والحروف للفارابيّ ، إلاّ أنه ذيّله بكلام يتضمن سرداً بالقبائل التي أعرض عنها علماء العربية ، فلم يأخذوا عنها . مع ذكر سبب ذلك ، حيث قال : « وبالجملة لم يؤخذ عن حضريّ قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ، فانه لم يؤخذ لامن لخم وجذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ، ولامن قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام ، وأكثرهم نصاري يقرؤون بالعبرانية ، ولامن تغلب والنمر ، فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولامن بكر لمجاورتهم للنبط والفرس ، ولامن أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولامن بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولامن ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولامن حاضرة الحجاز ، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم .. انتهى »[١٠٢] .

ونصّ السيوطيّ هذا غير وارد في النسخة المنشورة في كتاب الحروف ، ممّا جعل محققه يعتقد أن النسخة التي عوّل عليها في تحقيق الكتاب غير كاملة ، وأن السيوطي ـ رحمه الله ـ قد اطلع على نسخة من كتاب الحروف أتمّ من مخطوطته الفريدة التي نشر الكتاب اعتماداً عليها[١٠٣] ، ومما يقوي هذا الاعتقاد عندي أنّ السيوطيّ قد أنهى كلامه بقوله (انتهى) ، وهذا يعني أن جميع ماأورده قد أخذه من كتاب الحروف للفارابيّ .

وقد وجدت نصاً في كتاب المغني لابن فلاح اليمنيّ (المتوفى سنة ٦٨٠ هـ) يتضمن سرداً بأسماء القبائل التي سرى اليها اللحن بسبب مجاورتها الأمم الأعجمية[١٠٤] يشبه في عامته السرد الذي أورده السيوطيّ نقلاً عن الفارابي ، فصرت أرجح ان ابن فلاح اليمنيّ قد اطّلع على كتاب الحروف واستفاد منه إلاّ أنه لم يُشر إليه ، ووجدت أيضاً في مقدمة ابن خلدون نصاً يتضمن أسماء القبائل التي أخذ عنها علماء العربية ، والقبائل التي لم يأخذوا عنها[١٠٥] ، ونصُّه هذا يتضمن ذكر جلّ القبائل التي وردت في كتاب الفارابي الحروف مما يترجح عندي أيضاً أن ابن خلدون قد اطّلع على كتاب الفارابيّ وإن لم يُشر إليه .

وتحدث الفارابيّ عن التنظير اللغوي ، فقرر أنه قائم على قصد من الواضع ، وأن هذا الواضع قد سعى الى جعل الألفاظ منحصرة في قانون عام يجمع النظائر في قوالب وصيغ واحدة مادامت دالّة على معان متشابهة ومتفقة . وقرّر أيضاً أن الألفاظ تأتي تبعاً للمعاني ، فكما « أنّ في المعاني معانيَ تبقى واحدة بعينها تتبدل عليها أعراض تتعاقب عليها ، كذلك تُجعل في الألفاظ حروف راتبة وحروف كأنها أعراض متبدلة على لفظ واحد بعينه ، كلّ حرف يتبدل لعرض يتبدل ، فإذا كان المعنى الواحد يثبت وتتبدل عليه أعراض متعاقبة ، جعلت العبارة بلفظ واحد يثبت ويتبدل عليها حرف حرف ، وكل حرف منها دالّ على تغيير تغيير »[١٠٦] ، وماأورده الفارابيّ هنا يتصل بظاهرة الاشتقاق في العربية ، ويتصل أيضاً بالوظيفة الدلالية التي تقوم بها أحرف الزيادة العشرة التي جمعها علماء العربية بلفظة « سألتمونيها » ، فالمعنى العام دالّ عليه باللفظ الأول الموضوع بإزائه . وأيّ تغيير يطرأ على المعنى الأول يرتبط به تغيير في شكل اللفظ وهيئته مع بقاء الحروف الأصلية في اللفظ الجديد ثابتة رتبية ومرتبة على

النسق الأول الذي كانت عليه قبل التغيير العارض ، وذلك لتبقى الدلالة الأولى للجذر اللغوي الأصلي مُتصورة ومقترنة بالمعنى الجديد ، فصيغة (استفعل) الدالّة على طلب الفعل ـ مثلاً ـ تبقى محافظة على المعنى الساذج الذي دلّ عليه الجذر اللغوي (فعل) ، مع دلالتها على المعنى العارض ، الذي أوجبته زيادة (الهمزة والسين والتاء) ، ويجري هذا الأمر على القوالب اللفظية القياسية المصاغة للدلالة على المعاني الاشتقاقية العامة مثل : اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل ، وغير ذلك من المشتقات ، فهي تبقى دالّةً على المعنى الأول المتصور من الجذر اللغوي الثابت والمتمثل بالفاء والعين واللام ، مع دلالتها على معنى المفعولية أو الفاعلية أو التفضيل أو غير ذلك من المعاني المفهومة من الصيغ التصريفية المختلفة .

لقد تأمل الفارابيّ اللغة تأملاً عاماً فقرر أحكاماً نَدُر أن يجد المرء مثيلاً لها في كتب اللغة ، ولاسيّما مايتصل بنظام اللغة العام ، فهو يرى أن اللغة قائمة على نظام يتوخى التناظر في الصيغ التي تتشابه فيها الأعراض الطارئة عليها . « فاذا كانت المعاني متشابهة بعرض أو حال ماتشترك فيها ، جعلت العبارة عنها بألفاظ متشابهة الأشكال ، . . . ، وجعلت أواخرها كلّها أو أوائلها حرفاً واحداً ، فجعل دالاً على ذلك العرض ، وهكذا يُطّلب النظام في الألفاظ »[١٠٧] .

والأمثلة على هذا الذي قرره الفارابيّ كثيرة في العربية ، فصيغة المضارع مبدوءة بحرف من أربعة أحرف ، عُبّر عنها بلفظة (أنَيْتُ) ، وكلّ حرف منها يدلّ على معنى رتيب لايتخلف في أيّ صيغة من صيغه ، ويجرى ذلك كله في نظام متناسب وقياس لايخرج عنه أيّ صيغة من صيغ هذا الفعل ، ولا أظنّ أن هناك نظاماً لتصريف الأفعال في أيّ لغة يرقى الى هذا النظام اليسير الذي يخضع له تصريف الفعل في العربية . ولو أنعمنا النظر في الفعل الماضي المجرد المسند للفاعل الظاهر لوجدناه أيضاً يخضع لنظام واحد ، فكلّ صيغةٍ تبدأ بحرف مفتوح وتنتهي بحرف مفتوح ، تجمعه هاتان الصيغتان التصريفيتان (فَعَلَ وفَعلَلَ) ، وإذا ماأسند للمفعول جرى له تغيير قياسي على وَفْق نظام رتيب ، وذلك بضمّ أوّله وكسر ماقبل آخره في كلتا صيغتيه الثلاثية والرباعية . وقلما يجد الانسان مثل هذا التنظير في صيغ الأفعال الماضية والمضارعة في غير العربية من اللغات الحية المعروفة .

ومن المؤكد عندي أن الفارابي قد استفاد ممّا أورده الخليل وسيبويه[١٠٨] وابن السراج[١٠٩] فيما يتصل باتفاق الألفاظ لاتفاق المعاني ، إلاّ أن الفارابيّ قد ذكر مافات أولئك الأعلام أن يذكروه فقد نصّ بصريح القول على أن اللغة تخضع لنظام تحراه الواضع وتطلبه في الألفاظ تحرياً « لأنْ تكون العبارة عن معانٍ بألفاظ شبيهة بتلك المعاني »[١١٠] ، فالأوزان والصيغ المتشابهة تدلّ على معانٍ متشابهة في الأعراض ، وإنْ اختلفت في أصل الدلالة الوضعية التي يحددها الجذر اللغوي ، وهذا النظام هو الذي مكّن علماء العربية من أن يحصروا المعاني المتشابهة في صيغ متماثلة ، ويتمثل ذلك في جوانب كثيرة من أبنية المفردات العربية ، مثل أبنية المصادر والصفات والأفعال ومعاني حروف الزيادة .

وتحدث الفارابيّ في كتابه الحروف عن تلقي اللغة ، وكيف يأخذها اللاحق عن السابق ، والعلاقة بين الاعتياد على النطق وتمكن اللغة في ألسنة أبناء الأمة مما يحول دون سريان اللحن إليهم ، « فينشأ من نشأ فيهم على اعتيادهم النطق بحروفهم وألفاظهم الكائنة عنها ، وأقاويلهم[١١١] المؤلفة عن ألفاظهم ، من حيث لايتعدون اعتيادهم ، ومن غير أن يُنطق عن شيء إلاّ ممّا تعودوا استعمالها ، ويُمكّن ذلك اعتيادهم لها في أنفسهم وعلى ألسنتهم حتى لايعرفوا غيرها ، حتى تخفوا ألسنتهم عن كلّ لفظ سواها ، وعن كلّ تشكيل لتلك الألفاظ غير التشكيل الذي تمكّن فيهم ، وعن كلّ ترتيب للأقاويل سوى ماعتادوه ، وهذه التي تمكنت على ألسنتهم وفي أنفسهم بالعادة على ماأخذوه ممّن سلف منهم ، وأولئك أيضاً عمّن وضعها لهم أوّلاً ، بالكمال التي وضعها لهم أولئك ، فهذا هو الفصيح والصواب من ألفاظهم ، وتلك الألفاظ هي لغة تلك الأمة ، وماخالف ذلك فهو الأعجم والخطأ من ألفاظهم »[١١٢] .

ويرى الفارابيّ أنّ الألفاظ إذا استقرت دلالتها الحقيقية صار الناطقون بها يتصرفون بها ، فيسعون الى نقل معانيها إلى دلالات جديدة قائمة على التجوّز والاستعارة . فالدلالة الحقيقية للألفاظ هي الأصل ، وغيرها تابع لها ، « فإذا استقرت الألفاظ على المعاني التي جعلت علامات لها ، فصار واحد واحد لواحد واحد . . وصارت راتبة على التي جعلت دالة على ذواتها ، صار الناس بعد ذلك إلى النسخ والتجوز في العبارة بالألفاظ ، فعُبّر عن المعنى بغير اسمه الذي جُعِلَ له أوّلاً ، وجُعِلَ الاسم الذي كان لمعنى مّا راتباً له دالاً على ذاته ، عبارةً عن شيء آخر ، متى كان له به تعلّق ولو كان يسيراً ، إمّا لشبه بعيد ، وإمّا لغير ذلك ، من غير أن يُجعَل ذلك راتباً للثاني دالاً على ذاته ، فيحدث حينئذٍ الاستعارات والمجازات والتحرد بلفظ معنى مّا عن التصريح بلفظ المعنى الذي يتلوه متى كان الثاني يُفهم من الأول ، وبألفاظ معان كثيرة يصرح بألفاظها عن التصريح بألفاظ معانٍ أُخَر إذا كان سبيلها أن تُقرن بالمعاني الأوّل متى كانت تفهم الأخيرة مع فهم الأولى ، والتوسع في العبارة بتكثير الألفاظ وتبديل بعضها ببعض وترتيبها وتحسينها »[113] .

ولعلي لا أعدو الحقيقة اذا ماقلت إن الفارابيّ في كلامه السابق هو أول من تحدث عن العلاقة بين الحقيقة والمجاز ، ونصّ على أن الدلالة الحقيقية للألفاظ هي الدلالة الأولى ، أي الأصل ، وأن الدلالة المجازية ثانية لها ، أيْ : فرع عليها ، وأنّ نَقْلَ اللفظ من الحقيقة إلى المجاز لايتمّ إلاّ بوجود علاقة ، إذ لايحصل نقل اللفظ من المعنى الأول إلى المعنى الثاني إلاّ إذا « كان له به تعلق ولو كان يسيراً »[114] .

هذه هي إهم آراء الفارابيّ اللغوية التي بثّها في كتابه « الحروف » . وهي تمثل جانباً من جوانب الجهود القيمة التي قدمها الفلاسفة الاسلاميون للدرس اللغوي ، والتي لم يلتفت اليها الباحثون اللغويون المعاصرون ، ولعل بحثي هذا يدفع غيري من الباحثين للتنقيب في كتب المنطق والفلسفة بغية الكشف عمّا في هذه الكتب من مباحث لغوية ونحوية تشكل جزء من جهود علمائنا الأوائل في دراسة هذه اللغة الشريفة .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

هوامش البحث

١ ـ كتاب معجم البلدان ٣ / ٨٣٤ ـ ٨٣٥ وانظر وفيات الأعيان ٥ / ١٥٣ .

٢ ـ كتاب معجم البلدان ٣ / ٨٣٤ ، ووفيات الأعيان ٥ / ١٥٦ .

٣ ـ وفيات الأعيان ٥ / ١٥٣ . ٤ ـ الأعلام للزركلي ٧ / ٢٠ .

٥ ـ عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٢٠٤ .

٦ ـ انظر قائمة كتبه في عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٦٠٨ ـ ٦٠٩ .

٧ ـ وفيات الأعيان ٥ / ١٥٦ . ٨ ـ انظر مقدمة محقق كتاب الحروف ٢٧ .

٩ ـ انظر مثلاً : فقه اللغة للدكتور علي عبدالواحد وافي ١٦٥ ، ودراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح ١١٢ ـ ١١٣ .

١٠ ـ انظر مقدمة محقق كتاب الحروف ٤٩ ـ ٥٠ .

١١ ـ انظر السيوطيّ النحوي ٢٦٠ هـ ٣ .

١٢ ـ انظر الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري ١١ .

١٣ ـ فقه اللغة ١٦٥ هـ ١ ودراسات في فقه اللغة ١١٢ هـ ٣ .

١٤ ـ كتاب الحروف ١٢٧ و ٢٠٨ وانظر عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٦٠٨ ـ ٦٠٩ .

١٥ ـ انظر الاقتراح ٥٦ ، والمزهر ١ / ٢١١ . ١٦ ـ كتاب الحروف / مقدمة المحقق ٣٥ .

١٧ ـ انظر عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٦٠٨ . ١٨ ـ كتاب الحروف / مقدمة المحقق ٣٤ .

١٩ ـ كتاب الحروف ٢٢٦ . ٢٠ ـ كتاب الحروف مقدمة المحقق ٣٤ .

٢١ ـ نشر الدكتور ابراهيم السامرائي قسماً من هذا الكتاب ضمن (وسائل في اللغة) .

٢٢ ـ رسائل في اللغة ١٣٨ ، وانظر تعليقات محقق كتاب الحروف على نص الكتاب ٢٣٤ ، وهذا النص ساقط من كتاب الحروف المنشور ولم يذكر ذلك محقق الكتاب .

٢٣ ـ الايضاح في علل النحو ٥٤ ، وانظر الأشباه والنظائر ٢ / ١٠ .

٢٤ ـ انظر كتاب السبعة في القراءات ٤٥ و ٤٦ ، و٤٨ و٤٩ ، وسر صناعة الاعراب ١ / ١٤ .

٢٥ ـ الكتاب ١ / ٤٣ ، و١٦٠ ، و١٦٨ ، و٢ / ٣٣٠ ، و٣٣١ ، و٣٩٠ ، والأصول في النحو ٣ / ٢١٢ ، و٢٢٦ ، و٢٥١ .

٢٦ ـ انظر كتاب الحروف ٦٢ ، ٦٣ ، ٨٨ ، ١١٣ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٨٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ .

٢٧ ـ كتاب الحروف / مقدمة المحقق ٣٦ .

٢٨ ـ يسمّي المناطقة الأفعال (الكلم) والفعل (الكلمة) وهو مصطلح خاص بهم انظر : كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق ٤١ .

٢٩ ـ كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق ٤٥ ـ ٤٦ .

٣٠ ـ كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق ٤٤ .

٣١ ـ وفيات الأعيان ٥ / ١٥٣ ـ ١٥٧ . ٣٢ ـ انظر عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٦٠٦ .

٣٣ ـ انباه الرواة ٣ / ١٤٩ وانظر مقدمة محققي كتابي آبن السراج : الموجز في النحو والأصول في النحو .

٣٤ ـ إنباه الرواة ٣ / ١٤٩ . ٣٥ ـ انظر كتاب الحروف ١٣ ، و ٢٣ ، و٧٧ ، و٨٤ .

٣٦ ـ رسائل في اللغة ١٣٨ . ٣٧ ـ الاقتراح ٥٦ ـ ٥٧ والمزهر ١ / ٢١١ ـ ٢١٢ .

٣٨ ـ انظر كتاب الحروف ٦٢ و٦٣ و٨٢ و٩٣ و٩٥ و٩٧ و١٠٠ و١٠٧ و١١٣ ، و١١٦ ـ ١٢٧ .

٣٩ ـ انظر مثلاً هذه الفصول من كتاب الحروف مثلاً ، « حدوث حروف الأمة ١٢٤ ـ ١٣٧ » و « أصل لغة الأمة واكتسابها ١٣٧ ـ ١٤٢ » وفصل : « حدوث الصنائع العامية ١٤٢ ـ ١٤٩ » .

٤٠ ـ انظر الايضاح في علل النحو ٤٦ و ٤٨ والخصائص ١ / ١٨٣ ، ١٨٦ ، ٢٠٨ ، وشرح اللمع ١ / ١ ، و٢ ، و٤١ ، وشرح اللمحة البدرية ١ / ٢٠٠ ـ ٢٠٩ .

٤١ ـ الفهرست لابن النديم ٦٦ وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

٤٢ ـ الفهرست لابن النديم ٦٢ ، وإنباه الرواة ٣ / ١٤٩ .

٤٣ ـ معجم الأدباء ١٤ / ٧٤ ـ ٧٥ .

٤٤ ـ كتاب الحروف ٧٧ . وانظر الاشتقاق لابن السراج ٣١ . ٤٥ ـ كتاب الحروف ٨١ .

٤٦ ـ اللسان (عسر) . ٤٧ ـ كتاب الحروب ٧١ و ٨١ .

٤٨ ـ كتاب الحروف ٧١ ، وانظر اللسان(خلق) .

٤٩ ـ كتاب الحروف ٧٤ ، و٧٨ ، وانظر الأصول في النحو ٣ / ٨٥ والاشتقاق لابن السراج ٣٧ ـ ٣٨ .

٥٠ ـ كتاب الحروف ٧٣ ـ ٧٤ وانظر الايضاح في علل النحو ٥٩ والتفسير الكبير ١ / ١٠ .

٥١ ـ كتاب الحروف ١١٣ وانظر الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٣٧ .

٥٢ ـ كتاب الحروف ١١٢ . ٥٣ ـ كتاب الحروف ٧٨ و٨٠ ، و١١١ ، و١١٢ .

٥٤ ـ كتاب الحروف ١١٢ و ١١٤ .

٥٥ ـ قال الفارابيّ : « تسمى الفلاسفة الموجود الكامل إنيّة الشيء » . كتاب الحروف ٦١ .

٥٦ ـ كتاب الحروف ٦٢ و١١٢ . ٥٧ ـ انظر البيان والتبيين ١ / ١٣٩ .

٥٨ ـ تاج العروس (هوو) . ٥٩ ـ كتاب الحروب ١٣٨ .

٦٠ ـ كتاب الحروف ١٣٧ . ٦١ ـ كتاب الحروف ١٣٨ .

٦٢ ـ انظر الخصائص ٢ / ٢٨ ومابعدها . فقد عقد ابن جنّي باباً سمّاه : « باب في هذه اللغة ، أفي وقت واحد وُضِعَت أم تلاحق تابع منها بفارط ؟ » .

٦٣ ـ الخصائص ٣ / ٢٦٢ ، والمحتسب ١ / ٨٣ ، و١٣٣ ، و٢ / ٢٣٥ .

٦٤ ـ عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٦٠٣ ـ ٦٠٤ .

٦٥ ـ انظر ـ مثلاً ـ الخصائص ١ / ٤٩ ، و٥٣ ، و٥٥ ، و٨٨ ، و١٣٣ ، و١٤٥ ، و١٤٩ ، و١٦٥ ، و١٧٤ ، و١٨١ و١٨٣ ، و١٩٧ .

٦٦ ـ كتاب الحروف ١٣٧ ـ ١٣٨ . ٦٧ ـ الخصائص ١ / ٤٠ .

٦٨ ـ كتاب الحروف ١٣٧ . ٦٩ ـ كتاب الحروف ١٣٦ .

٧٠ ـ كتاب الحروف ١٣٧ . ٧١ ـ كتاب الحروف ١٣٧ ـ ١٣٨ .

٧٢ ـ الخصائص ١ / ٤٠ ـ ٤٧ ، والمزهر ١ / ٨ ـ ٢٨ .

٧٣ ـ المزهر ١ / ٢١ . ٧٤ ـ المزهر ١ / ١٨ .

٧٥ ـ انظر مبحث الألفاظ الاسلامية في المزهر ١ / ٢٩٤ ـ ٣٠٣ .

٧٦ ـ المزهر ١ / ١٦ ، و٢٠ ، و٢١ . ٧٧ ـ كتاب الحروف ١٣٧ ـ ١٣٨ .

٧٨ ـ الخصائص ١ / ٣٣ . ٧٩ ـ كتاب الحروف ١٣٥ .

٨٠ ـ البيان والتبيين ١ / ٧٦ ، ٧٧ والايضاح في علل النحو ٤٢ ، والتفسير الكبير ١ / ٣٥ وشرح اللمحة البدرية ١ / ٢٠٧ .

٨١ ـ الخصائص ١ / ٤٤ . ٨٢ ـ كتاب الحروف ١٣٦ .

٨٣ ـ قال ابن خلكان وهو يترجم للفارابي : « والرئيس أبوعلي ابن سينا . بكتبه تخرج وبكلامه انتفع في تصانيفه » انظر وفيات الأعيان ٥ / ١٥٣ .

٨٤ ـ أسباب حدوث الحروف ٨ ـ ٩ . ٨٥ ـ كتاب الحروف ١٣٧ .

٨٦ ـ كتاب الحروف ١٣٨ . ٨٧ ـ كتاب الحروب ١٤٣ ـ ١٤٤ .

٨٨ ـ كتاب الحروف ١٤٤ .

٨٩ ـ يقصد الفارابي بقوله (ينطق عنها) أنها تصبح علماً يمكن أن يتحدث عنه ويعلم .

٩٠ ـ كتاب الحروف ١٤٤ ـ ١٤٨ . ٩١ ـ كتاب الحروف ١٤٨ .

٩٢ ـ كتاب الحروف ١٤٨ . ٩٣ ـ كتاب الحروف ١٤٨ .

٩٤ ـ كتاب الحروف ١٤٥ . ٩٥ ـ كتاب الحروف ١٤٥ .

٩٦ ـ كتاب الحروب ١٤٦ . ٩٧ ـ كتاب الحروف ١٤٦ .

٩٨ ـ كتاب الحروف ١٤٦ . ٩٩ ـ الخصائص ٢ / ٥ ـ ١٠ .

١٠٠ ـ أخبار النحويين البصريين ٦٨ . والكامخ أدم يؤكل لتشهي الطعام ، والشوارز جمع شيراز وهو اللبن الرائب .

١٠١ ـ كتاب الحروب ١٤٧ . ١٠٢ ـ المزهر ١ / ٢١٢ .

١٠٣ ـ انظر كتاب الحروف / مقدمة المحقق ٤٠ ـ ٤١ .

١٠٤ ـ المغني لابن فلاح اليمني ٢ / ١١ ـ ١٢ . ١٠٥ ـ مقدمة ابن خلدون ٥٥٥ .

١٠٦ ـ كتاب الحروف ١٣٩ ـ ١٤٠ . ١٠٧ ـ كتاب الحروف ١٤٠ .

١٠٨ ـ الكتاب ٢ / ٢١٧ ، و٢١٨ ، و٢٢٠ .

١٠٩ ـ الأصول في النحو ٣ / ٨٩ ـ ٩٥ . ١١٠ ـ كتاب الحروف ١٤٠ .

١١١ ـ يعني الفارابي بالأقاويل الكلام المركب . ١١٢ ـ كتاب الحروف ١٤١ ـ ١٤٢ . ١١٣ ـ كتاب الحروف ١٤١ .

١١٤ ـ كتاب الحروف ١٤١ وانظر نهاية الايجاز في دراية الاعجاز ٨١ .

مصادر البحث

١ ـ أخبار النحويين البصريين / للقاضي أبي سعيد السيرافي . تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبدالمنعم خفاجي . طبع ونشر مكتبة ومطبعة الباب الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الأولى ٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م .

٢ ـ أسباب حدوث الحروف / للرئيس ابن سينا ، راجعه وقدم له طه عبدالرؤوف سعد / الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م . القاهرة .

٣ ـ الأشباه والنظائر ، للسيوطيّ / الطبعة الثانية ١٣٥٩ هـ / دائرة المعارف العثمانية / حيد آباد الدكن / الهند .

٤ ـ الاشتقاق / لأبي بكر بن السراج / تحقيق الدكتور محمد صالح التكريتي / الطبعة الأولى / مطبعة المعارف بغداد / ١٩٧٣ م .

٥ ـ الأصول في النحو / لأبي بكر بن السراج / تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي / الطبعة الأولى / بيروت / مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٦ ـ الأعلام / لخير الدين الزركلي / الطبعة الرابعة / دار العلم للملايين / بيروت / ١٩٧٩ م .

٧ ـ الاقتراح في علم أصول النحو / للسيوطيّ / تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم / الطبعة الأولى / مطبعة السعادة القاهرة / ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م .

٨ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة / للقفطي / تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم / مطبعة دار الكتب المصرية / القاهرة / ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م .

٩ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / لأبي البركات بن الأنباري / تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد / نشر المكتبة التجارية / القاهرة / ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١ م / الطبعة الرابعة .

١٠ ـ الايضاح في علل النحو / للزجاجي / تحقيق الدكتور مازن المبارك / مطبعة المدني / ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩ م / نشر مكتبة دار العروبة / القاهرة .

١١ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / للسيوطيّ / تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم / الطبعة الأولى / مطبعة عيسى البابي الحلبي / القاهرة ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م .

١٢ ـ البيان والتبيين / للجاحظ / تحقيق محمد عبدالسلام هارون / مكتبة الجاحظ / الطبعة الثالثة / نشر مكتبة الخانجي / القاهرة ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م .

١٣ ـ تاج العروس من جواهر القاموس / لمحمد مرتضى الزبيدي / الطبعة الأولى / المطبعة الخيرية / مصر سنة ١٣٠٦ هـ .

١٤ ـ التفسير الكبير / للفخر الرازي / الطبعة الأولى / ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٥ م / مطبعة البهية المصرية / القاهرة .

١٥ ـ الخصائص / لابن جني / تحقيق محمد علي النجار / دار الهدى للطباعة والنشر / بيروت / الطبعة الثانية / مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .

١٦ ـ دراسات في فقه اللغة / للدكتور صبحي الصالح / الطبعة السابعة / دار العلم للملايين / بيروت / ١٩٧٨ م .

١٧ ـ الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري / رسالة ماجستير / اعداد السيد عبدالرسول سلمان ابراهيم / كلية الآداب ـ جامعة بغداد / ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م .
١٨ ـ رسائل في اللغة / حققها وقدم لها الدكتور ابراهيم السامرائي / مطبعة الرشاد / بغداد / سنة ١٩٦٤ م .
١٩ ـ سر صناعة الاعراب / لابن جنّي / دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي / دار القلم دمشق / الطبعة الأولى / ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .
٢٠ ـ السيوطيّ النحويّ / الدكتور عدنان محمد سلمان / دار الرسالة / بغداد / ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م .
٢١ ـ شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية / لابن هشام الأنصاري / تحقيق الدكتور هادي نهر / مطبعة الجامعة / بغداد / ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م .
٢٢ ـ شرح اللمع / لابن برهان العكبري / تحقيق الدكتور فائز فارس / الطبعة الأولى / الكويت / ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .
٢٣ ـ عيون الأنباء في طبقات الأطباء / لابن أبي أصيبعة / منشورات مكتبة الحياة / بيروت / شرح وتحقيق الدكتور نزار رضا / ١٩٦٥ م .
٢٤ ـ فقه اللغة / الدكتور علي عبدالواحد وافي / الطبعة الرابعة / لجنة البيان العربي / القاهرة / ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م .
٢٥ ـ الفهرست / لابن النديم / نشرة مكتبة خياط / بيروت / سنة ١٩٤٦ م .
٢٦ ـ الكتاب / لسيبويه / الطبعة الأولى / بولاق ١٣١٧ هـ .
٢٧ ـ كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق / للفارابي / تحقيق محسن مهدي / دار المشرق / المطبعة الكاثوليكية / بيروت / ١٩٦٨ م .
٢٨ ـ كتاب الحروف / للفارابي / تحقيق محسن مهدي / دار المشرق / المطبعة الكاثوليكية / بيروت / ١٩٧٠ م .
٢٩ ـ كتاب السبعة في القراءات / لابن مجاهد / تحقيق الدكتور شوقي ضيف مطبعة دار المعارف / مصر / ١٩٧٢ م .
٣٠ ـ كتاب معجم البلدان / لياقوت الحموي / طبعة لايبزك ١٨٦٨ م .
٣١ ـ اللسان / لابن منظور / طبعة دار صادر / بيروت .
٣٢ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات / لابن جني / تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبدالحليم النجار والدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي ، نشر المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية / القاهرة ١٣٨٦ هـ .
٣٣ ـ المزهر في علوم اللغة / للسيوطي / تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم / دار احياء الكتب العربية / القاهرة .
٣٤ ـ معجم الأدباء / لياقوت الحموي / مطبوعات دار المأمون / مصر .
٣٥ ـ المغني / لابن فلاح اليمني / رسالة دكتوراه / اعداد الشيخ عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي / كلية اللغة العربية / جامعة أم القرى / مكة المكرمة / سنة ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .
٣٦ ـ مقدمة ابن خلدون / لابن خلدون / دار احياء التراث العربي / الطبعة الرابعة / بيروت .
٣٧ ـ الموجز في النحو / لأبي بكر بن السراج / تحقيق مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي / طبع ونشر مؤسسة أ . بدران للطباعة والنشر / بيروت / ١٩٦٥ م .
٣٨ ـ نهاية الايجاز في دراية الاعجاز / لفخر الدين الرازي / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور محمد بركات حمدي أبو علي / دار الفكر / عمان .
٣٩ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع / للسيوطيّ / تحقيق عبدالعال سالم مكرم / دار البحوث العلمية / الكويت / ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٥ م .
٤٠ ـ وفيات الأعيان / لابن خلكان / تحقيق الدكتور احسان عباس / دار صادر / بيروت .

* * *